ان الله يغفر الذنوب جميعا واما مثل حديث التوبة يجب ما قبلها
فليس بمتواتر فتلخص ان توبة الكافر مقطوع بقبولها قطعا
ولفظ القرطبي والذي اقول به ان من تتبع القرآن والسنة يقطع
بان توبة الصادق قطعية انتهى وغيره يقول بقبولها ظنا وبه
قال النووي **وان كثرت** شرط حذف جوابه والتقدير وان كثرت
في الاقاويل لانا خذني بقول الوشاة وقال المبرد وابو زيد
والكوفيون لانا خذني هو الجواب تقدم علي الشرط ولا حذف
في الكلام وهو ضعيف والذي يدل علي ان المتقدم ليس جوابا
ان المتكلم طلب عدم المواخذة جازما ثم ابداله التعليق فهو
كالتخصيص بعد التعميم وفي متعلق بكثرت ويجوز ان يكون جعل
نفسه ظرفا للاقاويل مجازا والاقاويل جمع اقوال والاقوال جمع
قول فيكون جمع الجمع والواو في ولم اذنب واو الحال كما تقدم بيانه
في البيت قبله والطف من هذا الانكار وجحود الذنب ماروي
ان المهدي اتي برجل فجعل يعدد له ذنوبه ويقر بها فقال
يا امير المومنين ان اعتذاري عما تقرعني به ردعليك واقراري به
يازمني ذنبا لم احنه ولكني اقول فان كنت ترجو في العقوبة
راحة فلا تزهدن عند المعافاة بالاجر ففي عنه وسعي بعبد
الملك بن الفارسي للمامون فاحضره وربخه فقال يا امير
المومنين ان الذي بلغك عني باطل ولو كان حقا لاقررت به
واخذت بحظي من الله في الصدق وانكلت علي حلم امير المومنين
وعفوه قال صدقت ورضي عنه وحبس عبد الملك بن مروان رجلا فجاءت امه فقالت يا امير المومنين ان كان ابني حبس بحق فعفو
يسعه وان كان حبس بباطل فعدل كلن يمنعه فقال عبد الملك
ما تركت لنا علي ابنك سبيلا

لقد اقوم مقاما لو يقوم به غيري لشاب واضحي وهو مدهول

قال الشارح في البيت اي بيت كعب حذف سبعة امور احدها جملة
قسم لان لقد لا تكون الا جوابا للقسم ملفوظ نحو تالله لقد اثرك
الله علينا او مقدر نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
ويروي اني اقوم مقاما انتهى قلت وعلي هذه الرواية فلا
حذف وقوله لا تكون الا جوابا للقسم هذا هو المشهور الصحيح
وليست لام ابتدا خلافا لمن زعم ذلك ان لام الابتدا لا تدخل
علي الجمل الفعلية الا في باب ان قال البغدادي **لقد اقوم**
في موضع المامضي والتقدير لقد قمت **مقاما** صفة كذا حتي
وضعت يميني لانا زعم ليتنا سب الكلام فيكون الفعل
وغايته من نوع واحد والمقام بالفتح موضع الاقامة وبالضم
الاقامة نفسها هذا هو الغالب وقد يستعمل كل منهما في مكان
الاخر انتهي وهو قول الكشاف في قوله تعالي ان المتقين في مقام
امين ونصه قرئ في مقام بالفتح وهو موضع القيام والمراد المكان
وهو من الخاص الذي وقع مستعملا في معني العموم وبالضم موضع
الاقامة انتهي فالمقام في الاصل محل القيام خاصة ثم تجوز به
في جميع الامكنة حتي قيل لموضع القعود مقام وان لم يقم فيه اصلا
وسيل المفيد ابو السعود عن الفرق بينهما فاجاب بما نصه اذا
قيل اقيم فلان مقام فلان تطرق الي فلان الثاني ان كان المقام له
يقال مقام بفتح الميم سواء كان الفعل اقيم او قام وان كان لغير
الثاني فلا في نفس الامر يقال مقام بضم الميم سواء كان الفعل
اقيم او قام كما في حروف القسم لانها اصل فيه والواو بدل منها
والتاء بدل من الواو واذا قيل التاء اقيم مقام الواو يقال مقام
بضم الميم لان المقام ليس للواو بل للباء في نفس الامر لانها اصل
في القسم وعلي هذا يظهر فساد ما قيل من ان الفعل اذا كانت من
الثلاثي يكون مقام بفتح الميم وان كان من المزيد يكون بضم الميم اه

Copyright © King Saud University